

«البناء على ما تم تحقيقه من خطوات تنفيذية ضروري لإتمام الاعتراف الدولي بشهادة النيل الدولية الممنوحة بمدارس النيل، بما يتيح للحاصلين عليها فرص الالتحاق بأفضل الجامعات المحلية والدولية».

شريف إسماعيل
رئيس مجلس الوزراء المصري



مدارس النيل معاملة صغيرة لتجربة رفع مستوى التعليم المصري

● شروط صارمة للقبول تجعلها حاضنة للأذكياء ● انتقادات بالاقتصار على الأثرياء رغم التمويل الحكومي



مناهج دراسية مصرية بمعايير دولية

ويتجاوز أزمة ضعف التمويل المقدم للتعليم بشكل عام.

وتبلغ مخصصات التعليم في موازنة الدولة للعام المالي الجاري 104 مليارات جنيه أي حوالي 600 مليون دولار. ويستحوذ باب الأجور على 82 بالمائة منها، في حين يحتاج بناء مدارس جديدة تستوعب الطلاب وتقدم تعليمًا جيدًا، إلى حوالي 50 مليار جنيه أي نحو 300 مليون دولار.

ولفت الرافعي إلى أن مدارس النيل، وإن كانت مكلفة من ناحية المصروفات، فإنها تطبق نظامًا تعليميًا بهوية مصرية، يبني شخصية الطالب، وينمي لديه روح الإبداع والتفكير والابتكار، ويعدّه لسوق العمل والدراسة بمختلف جامعات العالم.

وتصمم المناهج الدراسية بمدارس النيل وفق معايير دولية، وبمشاركة خبراء من بين صندوق تطوير التعليم التابع للحكومة وهيئة الامتحانات الدولية بجامعة كامبريدج البريطانية، المنوط لها منح الشهادات للطلبة الخريجين من مدارس النيل.

بالمدرسة ذاتها، فإن الحاجة إلى طلبة جدد لا تزيد في كل عام على مئة طالب يشغلون مكان الطلبة المنقولين إلى الصف التالي.

مدارس للعباقرة

قال محب الرافعي، وزير التربية والتعليم الأسبق، إن مدارس النيل تجربة رائدة في مسار التعليم المصري، والوحيدة التي لا يحتاج طلابها إلى دروس خصوصية، والتوسع في إنشائها يضمن تأسيس جيل مبتكر قادر على مواكبة العصر، لأن أكثرية طلابها بمثابة «علماء تحت الطلب»، ولديهم فكر وعقلية مختلفان، ويعتمد تعليمهم على الابتكار وتنمية العباقرة.

وأشار في تصريحات لـ «العرب»، إلى أن فرض رسوم لهذه المدارس لا يعني تخلي الدولة عن مجانية التعليم المنصوص عليها في الدستور، فهي تسعى لإرساء تعليم تتشارك فيه الحكومة مع أسر الطلاب لتشكيل مسار مواز للتعليم الحكومي، يحتضن العباقرة،

التي تتضمن عدة أسئلة واختبارات عامة وخاصة، فضلا عن وجود شرط لا تهان فيه بان تكون المدرسة في نطاق سكن الطالب، وأن تكون قدرات الطفل موائمة لطبيعة المناهج وأجواء الدراسة.

وأضاف أن مدارس النيل تستهدف أبناء الطبقة المتوسطة التي لا تستطيع دفع مصروفات المدارس الدولية التي تصل إلى 10 آلاف دولار في العام الواحد، بينما طالب مدرسة النيل يدرس مناهج دولية بأقل من 25 بالمائة من هذا المبلغ.

وتمثل مدارس النيل بالنسبة إلى فئات كثيرة من المجتمع الحل الوسطي الأمثل ما بين كثافة الفصول بالتعليم الحكومي وارتفاع المصروفات بالمدارس الخاصة، لكن المتقدمين إليها يواجهون مشكلة أشد وطأة من المصروفات، وهي قابلية استيعاب المدرسة لطلاب جدد، نظراً لانخفاض كثافة الفصول.

ولأن من يكمل مرحلة تعليمية مثل رياض الأطفال ينتقل مباشرة إلى المرحلة التي تليها

وافقت الحكومة المصرية الأسبوع الماضي على إنشاء 25 مدرسة جديدة تابعة لمدارس النيل الدولية، على أن تكون خمس منها جاهزة للعمل خلال العام الدراسي المقبل، وإنجاز المدارس العشرين الأخرى خلال الأعوام الدراسية المقبلة، لكن تلك المدارس رغم تميزها العلمي تواجه انتقادات شديدة بعدم قبول أبناء الفقراء واقتصارها على الأثرياء فقط.

أحمد حافظ

القاهرة - تخطو الحكومة المصرية هذه الأيام خطوات متسارعة نحو التوسع في إنشاء مدارس النيل الاستثمارية المقامة على الطراز الأوروبي، بهدف تحسين صورة التعليم الحكومي الذي يعاني تراجعاً ملحوظاً. ويتم اختيار صفوة الطلاب والعباقرة منهم للالتحاق بهذه المدارس، ليكونوا ممثلين للتعليم المصري في الجامعات الدولية.

وعرفت مصر مدارس النيل في أغسطس عام 2010، وتقوم بتدريس مناهج مصرية بمعايير دولية لمراحل التعليم المختلفة. وتعتمد لغتين في التدريس، فـتدرس اللغة العربية والتربية الدينية والدراسات الاجتماعية بالعربية، أما باقي المواد فباللغة الإنجليزية.

شروط تسجيل صارمة

وتتميز هذه المدارس بأنها تمنح الطالب مستوى تعليمياً متميزاً وسط بيئة هادئة على الطراز الأوروبي، ليس فقط من حيث المنشآت ووسائل التعليم الحديثة، بل أيضاً من خلال مناهجها التي يتم تحديثها وفق متطلبات العصر، على عكس مناهج المدارس الحكومية التي لم تتغير منذ عقود.

ويتم اختيار المعلمين وفق معايير دولية، ويخضعون للتدريب بشكل دوري بالتعاون مع جامعة كامبريدج البريطانية، التي تمنح الطلاب الخريجين من مدارس النيل شهادات دولية معتمدة تؤهلهم لاستكمال الدراسة بالجامعات الدولية.

وتبلغ تكلفة إنشاء المدرسة الواحدة حوالي 5 ملايين و555 ألف دولار، ويشترط أن تكون مساحتها 20 ألف متر مربع، وتتضمن 42 فصلاً، يسع الفصل الواحد 25 طالباً فقط. والمدارس مجهزة بملاعب وحمامات سباحة وأماكن لمختلف الألعاب الرياضية وممارسة الهوايات.

وتحتل مدارس النيل المصرية بدعم مباشر وغير مشروط من الرئيس المصري

محب الرافعي:

فرض رسوم لهذه المدارس لا يعني تخلي الدولة عن مجانية التعليم



المدارس الخاصة المجانية في لبنان.. هدر للأموال وتراجع في جودة التعليم

● الفساد في القطاع بلغ حدّ تسجيل طلاب وهميين سعياً لرفع قيمة الدعم الرسمي

تراكم الفساد وسوء معالجة ملف التعليم الخاص المجاني جعلاً منه عنواناً لأزمة بدل أن يكون مفتاحاً لحل المشاكل

وينتج عن هذا الواقع ارتفاع احتمالات التوقف التام عن الدراسة في صفوف الطلاب الذين يعيشون في المناطق الريفية ولجوئهم إلى مزاولة أعمال لا تتناسب مع مرحلتهم العمرية، ما يجعل من العجز عن حل مشكلة التعليم مدخلاً لتفاقم أزمة في مجال آخر بدأت تنتشر بقوة في لبنان، وهي أزمة عمالة الأطفال.

ويمكن القول في نهاية المطاف إن تراكم الهدر والفساد وسوء معالجة ملف التعليم الخاص المجاني جعلاً منه عنواناً لأزمة بدل أن يكون مفتاحاً لحل المشاكل. وتزيد الدولة من خلاله التنصل من مسؤولياتها الإنمائية والتغلب على عجزها عن إقامة مشروع إنماء متوازن يطل المناطق كافة، ما حول الإنفاق على المدارس الخاصة المجانية، في ظل الظروف السيئة التي تعاني منها تلك المناطق ومع رداة المستوى الذي تقدمه تلك المدارس، إلى هدر للأموال والموارد.

كذلك فإن القطاع الخاص الذي يدير المدارس المجانية وجد فيها فرصة لزيادة الربح فاعتمد مقاربة تقييم فصلاً تاماً بين ما يقدمه من مستوى جيد في القسم الخاص غير المجاني وبين ما يقدمه في القسم المجاني الذي ترعاه الدولة. فكانت الحصيلة العامة هي تحول هذا القطاع، وخصوصاً مع تسجيل طلاب وهميين فيه بغية الحفاظ على حصة عالية من الدعم الرسمي، إلى مجموعة مؤسسات وهمية تقدم حلولاً وهمية لمشكلة واقعية وحقيقية.

مشروع التعليم بمشاريع إنمائية موازية تسمح بوصوله إلى خواتمه المرجوة، فدقت ظروف العيش والانتقال في المناطق الريفية صعبة للغاية، ولم يتم العمل على تحسينها وتطويرها.

ويضطر الطلاب في المناطق الريفية إلى الانتقال من قرية إلى أخرى وسط ظروف مناخية قاسية، ويعبرون دروباً جبلية وعرة وصعبة فيصلون إلى المدارس في حالة من الإنهاك الشديد، حيث تكون طاقتهم وقدراتهم على الفهم والاستيعاب في أضعف حالاتها.

وتجعل الظروف المناخية السيئة وعدم تامين الدولة الموارد اللازمة لسرعة فتح الطرقات التي تسدها الثلوج شتاء الدراسة غير منتظمة، ويعاني التلاميذ من فترات انقطاع طويلة، فتصبح الحصيلة الدراسية التي يتلقاها الطالب في العام الدراسي ضئيلة للغاية وغير كافية، ولا تمكنه من الانتقال إلى

وتتسبب خسارة انتشار المدارس الرسمية والخاصة في البلد إلى ضعف عام في وجود كل أنواع المدارس في المناطق الريفية، ما يضيق الخيارات كثيراً أمام العائلات الراقبة في تعليم أولادها بحيث تكون المدرسة الخاصة المجانية أبرز الخيارات المطروحة، وهو ما يتسبب في إجبار هذه المدارس على استقبال عدد من الطلاب يفوق قدرتها، ما يساهم في تدرج المستوى التعليمي أكثر فأكثر.

إن تكاثر السلبيات المرتبطة بالتعليم الخاص المجاني وسوء إدارة الدولة لهذا الملف يراكم مع كل عام جديد عدداً أكبر من الطلاب العاجزين عن العبور ببسر إلى المراحل اللاحقة. هؤلاء قد يمثلون في المرحلة القادمة مشكلة كبيرة لأن عملية إعادة تأهيلهم تتطلب إمكانيات غير متوفرة، ومنطقاً مختلفاً في مقاربة الأمور، لا يبدو أن الدولة قادرة أو راغبة في العمل عليه حالياً.

يضاف إلى ذلك أن إدخال الدولة بالتزاماتها تجاه المدارس الخاصة المجانية، وعدم دفع مستحقاتها منذ أربع سنوات، ساهما في زيادة الخلل في هذا القطاع وفي تحميل المدارس الخاصة المجانية مجموعة من الأعباء الإضافية.

وكانت فكرة التعليم الخاص المجاني قد برزت في خمسينات القرن الماضي بهدف العمل على حل مشكلة التعليم في الأرياف، وتحسين جودة التعليم فيها، ومنح الفرصة للعائلات الفقيرة لتعليم أولادها، حيث يضعف حضور المدرسة الرسمية وقدرتها على استيعاب عدد كبير من التلاميذ.

وتراكمت منذ تلك الفترة سلسلة من المشاكل والمعوقات التي حالت دون النجاح في تحقيق هذا الهدف. ولم تواكب الدولة

اللاحقة، وعدم قدرتهم على التكيف مع مناهج التعليم سواء تابعوا تعليمهم في المدارس الرسمية أو في المدارس الخاصة.

ولعل المشكلة الكبرى التي يثيرها هذا الموضوع ترتبط بكون الدولة تصرف على التعليم الرسمي وتمول في الوقت نفسه التعليم الخاص المجاني، في حين أن استنفار الأموال في دعم قطاع التعليم الرسمي، يمكنه أن يساهم إلى حد كبير في تحسين نوعيته، خصوصاً وأنه يعاني من مشكلة في المرحلة التي يغطيها التعليم الخاص المجاني.

ولم تنجح محاولات الدولة في التشبيك مع القطاع الخاص في حل مشكلات التعليم بشكل عام، ومشكلة التعليم في المناطق الريفية بشكل خاص لأن آليات عمل القطاعين الرسمي والخاص مختلفة تماماً.



هل حلت مشكلة تعليم أبناء الأرياف

شادي علاء الدين

بيروت - تضمنت دراسة أصدرتها «الدولية للمعلومات» مؤخرًا عن أوضاع المدارس الخاصة المجانية في لبنان سلسلة من المعلومات والأرقام والإحصائيات الصادمة: فقد كشفت الدراسة أن عدد المدارس الخاصة المجانية في لبنان يبلغ 371 مدرسة منها 87 مدرسة في بيروت وضواحيها، و95 مدرسة في البقاع، و82 مدرسة في الشمال، و33 مدرسة في الجنوب، و39 مدرسة في النبطية، و35 مدرسة في جبل لبنان.

ولاحظت الدراسة أن موازنة الدولة اللبنانية تخصص مبلغ 115 ملياراً لدعم هذا النوع من المدارس، ويمكن أن يرتفع المبلغ إلى حدود 140 مليار ليرة. وتدفع الدولة اللبنانية مبلغ 800 ألف ليرة لبنانية عن كل طالب يسجل في المدرسة الخاصة المجانية.

وتؤكد تقارير المفتشين التربويين أن المستوى العام لهذه المدارس ضعيف، ويعود السبب إلى نسبة توزيع عدد الأساتذة على عدد الطلاب، مقارنة بالمدارس الرسمية أو المدارس الخاصة غير المجانية.

وتبلغ هذه النسبة 20 طالباً لكل أستاذ في حين أنها في المدارس الرسمية تبلغ سبعة تلاميذ لكل أستاذ، وتبلغ 11 طالباً لكل أستاذ في المدارس الخاصة غير المجانية. ويشكل طلاب المدارس الخاصة المجانية حوالي 7.13 بالمائة من عدد الطلاب في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي.

وتكمن المشكلة في أن المستوى العام لهذه المدارس لا يرقى إلى الحدود المطلوبة لتأمين انخراط الطلاب الناجح في البنية التعليمية ما قبل الجامعية، فهي تقتصر على التعليم الأساسي الذي يعد الطالب للمراحل اللاحقة.

ويؤدّي ضعف مستوى التعليم في هذه المرحلة إلى عرقلة اندماج الطلاب في المراحل